جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

الندوة الدولية:

المقاربات الشرعيَّة المعاصرة للمفاهيم والموضوعات السياسيَّة (قراءة في المنهج)

السبت، 14 سبتمبر 2019م

The international symposium on:

Contemporary Sharia Approaches to Political Concepts and Issues

Saturday, 14 September, 2019

محتويات الكتيب:

1. عن مركز ابن خلدون
2. فكرة الندوة
3. محاور الندوة
4. جدول أعمال الندوة
5. اللجنة العلمية
6. رؤساء الجلسات
7. المشاركون
8. للتواصل معنا

عن مركز ابن خلدون

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية كيانٌ بحثي تابع لمكتب نائب رئيس الجامعة للبحث والدراسات العليا بجامعة قطر، معنيٌ بتطوير العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتجسير فيما بينهما، والمثاقفة الحضارية، والتجديد، والمواكبة، والأقلمة، ويتكوّن من قسمين: قسم العلوم الإنسانية، وقسم العلوم الاجتماعية.

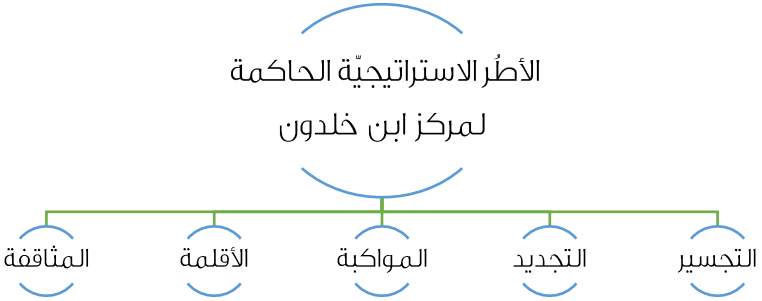

فكرة الندوة

لم تزدهر العلوم الاجتماعية في الحضارة الإسلامية بنحو موازٍ مع ازدهار الفقه الإسلامي، بل نشأ الفقهُ وازدهر دون أن يكون هناك أيُّ تفاعل بينه وبين العلوم الاجتماعية؛ لكونها هي نفسها لم تزدهر إلا في القرنين الماضيين. ولأن ازدهار العلوم الاجتماعية تمّ في إطار حضاري مختلف عن الإطار الذي ينتمي إليه الفقه الإسلامي فإن لحظة التلاقي حين تمّت بينهما ولّدت كثيراً من الاستحقاقات، أبرزها الترسانة المفهومية التي أنتجتها العلوم الاجتماعية في السياق الغربي، والتي وجب على الفقه الإسلامي أن يتعاطى معها، ولأن هذا التعاطي حديث ومفاجئ فقد وقعت إشكالاتٌ منهجية في دراسة كثير من المفاهيم السياسية في ضوء الخطاب الشرعي، إذ بعدما كان التعاطي الشرعي التقليدي قائماً على ثنائية النص والواقع، أصبح لازماً على البحث الشرعي المعاصر أن يتحرك في علاقة ثلاثية: النص، والواقع، والمفهوم. والمفهوم أصبح طرفاً ثالثاً أجنبياً جاء من خارج دائرة الفقه، وتالياً احتاج إلى أدوات معرفية إضافية في معالجته.

ومن هنا جاءت فكرة مشروع "المفاهيم السياسية في ضوء الخطاب الإسلامي المعاصر/ قراءة في النتائج والآفاق" الذي يهدف إلى اختبار التعاطي الشرعي مع المفاهيم والموضوعات السياسية، على أن تكون بداية هذا المشروع منطلقة من سؤال المنهج، ولذلك كانت أولى ندوات المشروع ندوة: "المقاربات الشرعية المعاصرة للمفاهيم والموضوعات السياسية: قراءة في المنهج" التي تهدف إلى بحث إجابات سؤال المنهج في هذه المقاربات المتنوعة، والسعي إلى تحقيق أرضية منهجية يتواطأ عليها الباحثون.

محاور الندوة

تأتي هذه الندوة ضمن أطُر التجديد، والتجسير، والمواكبة لمركز ابن خلدون؛ لتكون لبنة أساسيّة في حقول العلوم الاجتماعية والشرعية، وذلك وفقًا للمحاور الآتية:

المحور الأول: الإشكالات المنهجية في المقاربات الشرعية المعاصرة للمفاهيم والموضوعات السياسية

يتسم هذا المحور بالخاصية النقدية، حيث يتناول الإشكالات المنهجية – سواء من حيث الاقتضاء الشرعي أو من حيث عموم الاقتضاء الإبستمولوجي – التي تلبست بها المقاربات الإسلامية للموضوعات والمفاهيم السياسية.

المحور الثاني: الأطُر/ القواعد المنهجية الحاكمة للمقاربة الشرعية للموضوع السياسي

يتسم هذا المحور بالطابع التأسيسي، حيث يسعى لتأصيل القواعد والأطر المنهجية اللازمة لبناء مقاربات إسلامية للمفاهيم والموضوعات السياسية، مع أمثلة ونماذج تطبيقية على الموضوعات والمفاهيم والسياسية.

جدول أعمال الندوة

السبت، 15 محرم 1441هـ الموافق 14 سبتمبر 2019		
09:30–08:30	تسجيل الحضور	
10:00–09:30	كلمة مدير مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية: د. نايف بن نهار	
11:45–10:00	**الجلسة الأولى: الإشكالات المنهجية في المقاربات الشرعية المعاصرة للمفاهيم والموضوعات السياسية**	
رئيس الجلسة	**د. محمد المختار الشنقيطي**	
المتحدثون	أ. د. نور الدين الخادمي	إشكالات منهجية في مقاربات سياسية شرعية معاصرة
	د. محمد البغيلي	نقد المقاربات المعاصرة في الفكر السياسي الإسلامي: محمد شحرور نموذجا
	د. أحمد ذيب	التشغيل القسري للمفاهيم السياسة المعاصرة في الخطاب الإسلامي: مراجعة منهجية وتقويم ابستمولوجي
	د. لؤي صافي	الإشكالات المنهجيّة للمقاربات الشرعيّة في حقل الدراسات السياسيّة
12:00–11:45	**استراحة صلاة الظهر**	

2:00–12:00	الجلسة الثانية: الأطر/ القواعد المنهجية الحاكمة للمقاربة الشرعية للموضوع السياسي	
رئيس الجلسة	أ. د. يوسف محمود الصديقي	
المتحدثون	أ. د. عبد المجيد النجّار	الأسس المنهجية الحاكمة للمقاربات الشرعية في المجال السياسي
	أ. د. إمحمد جبرون	الفكر السياسي الإسلامي الحديث وسؤال المنهج: في أفق مشروع منهجي جديد
	أ. د. أحمد أبو شوك	الأسس المنهجية الحاكمة للمقاربات الشرعية في المجال السياسي
	د. صالح بوشلاغم	نحو قواعد منهجية في المقاربات الشرعية السياسية المعاصرة
3:10–2:00	استراحة الغداء وصلاة العصر	
5:45–3:10	جلسة نقاشية مفتوحة حول مسألتين:	
	–الإسلاميون بين منطق الدولة ومنطق الأمة – الإلزام الشرعي بين مستوى السلطة ومستوى الفرد	
05:45	الختام	

اللجنة العلميّة

أ. د. التجاني عبد القادر حامد

حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لندن، عام 1989م، وحصل على الماجستير في فلسفة السياسة من جامعة الخرطوم، عام 1984م. عمل بالتدريس الجامعي في السودان، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والإمارات العربية، وقطر، ويعمل حاليًا أستاذا للفكر السياسي والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، ويرأس قسم العلوم الاجتماعية بمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة.

من كتبه المنشورة: مشكلة الفقر (1994م)، والفكر السياسي في القرآن المكي (1995م، وقد ترجم الى اللغتين: الإنجليزية والتركية)، ونزاع الإسلاميين في السودان (2008م)، ومقدمة في فلسفة السياسة (2019م)، والنص القرآني وأصول الاجتماع السياسي (تحت الطبع). كما نشر عددًا من البحوث العلمية بالغتين العربية والإنجليزية في مجلات علمية محكمة، وله مشاركات في ندوات ومؤتمرات علمية.

أ. د. حامد عبد الماجد قويسي

حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية عام 1996م، وعمل بالتدريس في كل من جامعة القاهرة، وجامعة لندن، وجامعة زايد وغيرها، و**يكتب في قضايا العلوم السياسية** كنظرية الدولة ووظائفها، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، ودراسات الرأي العام، والفكر السياسي، والحركات الإسلامية، والمنهجية العلمية للبحوث السياسية، والتحليل السياسي. ويعمل حالياً مستشارًا أكاديميًا لرئيس جامعة قطر، وأستاذًا للعلوم السياسية بجامعة لندن.

وللدكتور قويسي عدد من الكتب المنشورة، منها: نظرية الدولة ووظائفها، ومنهجية دراسة الظواهر السياسية، ونظرية الرأي العام: مقاربة سياسية، ونظرية التحليل السياسي، والمشروع الأمريكي واستراتيجية مقاومته في المنطقة، والتراث السياسي الإسلامي: نظرية السلطة السياسية وغيرها. كما نشر عشرات من الأبحاث العلمية المحكمة، وأشرف علي العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، وترأس العديد من المجالس العلمية والأكاديمية والمراكز البحثية في مصر، والمملكة المتحدة.

أ. د. محمد أمزيان

حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الإسلامية، من جامعة محمد الأول بالمغرب سنة 2000، وماجستير في كلية دار العلوم بقسم الفلسفة الإسلامية، جامعة القاهرة سنة 1988.
عمل أستاذا بجامعة محمد الأول بالمغرب منذ سنة 1988، والتحق بجامعة الشيخ زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة من سنة 2005 إلى 2010. وابتداء من خريف 2011، التحق بجامعة قطر، حيث عمل أستاذاً بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية.و يعمل حاليا رئيسًا لوحدة البحوث والدراسات الإسلامية التابعة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر. وشغل سابقًا منصب رئيس قسم الدعوة والثقافة الإسلامية بنفس الكلية.

اهتمّ عبر مسيرته الأكاديمية بتدريس مقررات ذات صلة بالأديان، والفكر الديني العالمي، ودراسة المناطق، والفكر السياسي الإسلامي. وفي مجال البحث العلمي، تتركز اهتماماته حول مجال تخصصه في التراث السياسي الإسلامي، وإشكالات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ومشكلات الدولة الحديثة في المجتمعات العربية، إضافة إلى اهتمامه بقضايا المنهجية في العلوم الاجتماعية وقضايا الفكر الإسلامي المعاصر.

د. بكيل الزنداني

حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة لونج آيلند، الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتوراه في مجال العلاقات الدولية والأمن الدولي من جامعة نبراسكا–لينكن الأمريكية، ويرأس حاليًا قسم الشؤون الدولية بكلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.

يُدرس السياسة الخارجيّة الأمريكية، والدبلوماسيّة، ونظريات العلاقات الدولية، وله اهتمامات بحثيّة مرتبطة بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، ويكتب عن قضايا التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط، وقضايا الحوكمة وبناء السلام. كما أن له بعض الكتابات في القضايا التي صاحبت ثورات الربيع العربي.

د. عمرو عثمان

درَس الدكتور عمرو عثمان البكالوريوس في العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية، القاهرة، ثم حصل على درجة الماجستير من قسم الدراسات العربية والشرق أوسطية بجامعة سانت أندروز، إسكتلندا، ودرجة الدكتوراه من قسم دراسات الشرق الأدنى بجامعة برنستون الأمريكية (2010م)، ويعمل الدكتور عمرو حاليًا كأستاذ مشارك في قسم العلوم الإنسانية بجامعة قطر. وتشمل اهتماماته البحثية الدراساتِ الإسلاميّة، والفكر العربي الحديث، وصدرت له مؤلفات علميّة باللغتين العربية والإنجليزية، كما حضر العديد من المؤتمرات والندوات العلمية في الدول العربية، وأوروبا، والولايات المتحدة.

د. مشاري حمد الرويح

أخذ الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة درهام – المملكة المتحدة (2014)، ويعمل كأستاذ مساعد في العلاقات الدولية – قسم الشئون الدولية، جامعة قطر (مايو 2016 الى الآن)، وقد عمِل سابقًا كمحاضر في نفس القسم، كان كاتب الشئون الدولية في صحيفة كويت تايمز الانجليزية (2006–2009)، ومحررًا فيها، كما عمل كمفاوض وباحث في العلاقات الاقتصادية الدولية–أدارة التعاون الاقتصادي الدولي، دولة الكويت (2004–2009).

للدكتور مشاري عدد من الكتب والأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية، منها: العلوم السياسية: مقدمة أساسية (كتاب)، و "States do not go to Heaven": Towards a Theory of Islamic agency in International Relations (كتاب)، مقدمة في التجسير المعرفي (بحث محكم)، ونظريات العلاقات الدولية الغربية وتوصيف واقع المسلمين: الاستضعاف نموذجاً (بحث محكم)، وغيرها.

وله عدد من المشاركات العلمية في ندوات ومؤتمرات دولية ومحلية.

رؤساء الجلسات

رئيس الجلسة الأولى

د. محمد المختار الشنقيطي

أستاذ الأخلاق السياسيّة وتاريخ الأديان بجامعة حمَد بن خليفة في قطر. حاصل على إجازة في حفظ القرآن الكريم ورسمه وضبطه، وبكالوريوس في الفقه والأصول، وبكالوريوس في الترجمة (عربية–فرنسية–إنكليزية)، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كولومبيا الجنوبية، ثم ماجستير ودكتوراه في تاريخ الأديان من جامعة تكساس بالولايات المتحدة. مهتم بفلسفة الدين، وبالفلسفة السياسية، والجغرافيا السياسية، والعلاقات العربية–الأميركية.

من كتبه بالعربية: الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، والخلافات السياسية بين الصحابة، وخيرة العقول المسلمة في القرن العشرين، جراح الروح (ديوان شعر).

ومن أعماله بالإنكليزية: أثر الحروب الصليبية على العلاقات السنية والشيعية (رسالة دكتوراه)، والجهاد الدفاعي: أسلمة الأتراك وتتريك الإسلام، ونظرة الأميركيين الأوائل للمسلمين، وعَبِيد اللّه: الأفارقة المسلمون الأوائل في أميركا. إضافة إلى ذلك فقد نشر مئات المقالات على موقع (الجزيرة نت)، وتُرجمتْ جلُّ كتبه ومقالاته ونشرت باللغة التركية، كما تُرجم بعضها إلى الإنكليزية، والفرنسية، والألبانية، والبوسنية، والفارسية، والكردية، والبشتو، والتاميل.

رئيس الجلسة الثانية

أ. د. يوسف محمود الصديقي

أكاديمي قطري، حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية عام 1991م من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وعمل بالتدريس منذ 1981م معيدًا ثم مدرس مساعد ثم مدرسًا، ثم أستاذ مشارك ثم أستاذًا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر. كما عمل خلال هذه الفترة رئيسًا لقسم أصول الدين، ورئيسًا لقسم الدعوة والثقافة الإسلامية، وعميد مساعد للشؤون الأكاديمية، وعميدًا لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

وللدكتور الصديقي عددٌ من الكتب والأبحاث العلمية المنشورة، منها: النفس والروح الإنسانية وموقف ابن القيم منها (كتاب)، والمنطق الصوري؛ التصورات والتصديقات (كتاب)، و نظرية المعرفة عند القاضي عبد الجبار (كتاب)، ومناهج البحث العلمي (كتاب)، و الكتاب المعتبر في الحكمة الإلهية لأبي البركات البغدادي (تحقيق)، والأطروحات الفكرية المعاصرة (بحث)، وموقف إقبال من الفكر الفلسفي الآري: قراءة تحليلية (بحث)، والبعد الثقافي لظاهرة العنف، بين الأصولية الصهيونية المسيحية والأصولية السياسية الإسلامية (بحث) وغيرها من الكتب والأبحاث العلمية المحكمة.

وله مشاركات واسعة في ندوات ومؤتمرات علمية؛ محلية وإقليمية ودولية.

المشاركون

أ.د. نور الدين بن مختار الخادمي/ تونس

أكاديمي وسياسي تونسي، حصل على دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية من جامعة الزيتونة. وهو أستاذ الدراسات العليا بعدة جامعات سابقًا وحاليًا. ناقش وأشرف على عدد كبير من رسائل الدكتوراه والماجستير والمذكرات، كما شارك في وضع مناهج دراسية ثانوية وجامعية، وقد شغل منصب وزير الشؤون الدينية خلال 2012 و2013 بتونس.

يرأس حاليًا مركز تونس الدولي لمقاصد الشريعة وفقه الواقع، ولجنة الدكتوراه، وعضو اللجنة الوطنية القطاعية بوزارة التعليم العالي، كما عمل مديرًا لمدرسة الدكتوراه بجامعة الزيتونة سابقا، ورئيس قسم الشريعة ووحدة بحث فقهاء تونس، وهو عضو وخبير بعدة مجامع فقهية، ومراكز بحثية، ومؤسسات علمية، وناشط في المجتمع المدني.

له أكثر من ستين كتابًا منشورًا، وعشرات المقالات المنشورة بدوريات محكّمة، وحضر وشارك في عدد كبير من المؤتمرات والندوات الوطنية والمغاربية والدولية، بالإضافة إلى تقديم برامج إذاعية وتلفزية، وله إسهامات إعلامية بالصحافة التونسية والعربية.

ملخص البحث: الإشكالات المنهجيّة في المقاربات الشرعيّة المعاصرة للمفاهيم والموضوعات السياسيّة

الورقة منهجيّة بالأصل، والمعرفي فيها تبعٌ للمنهج. ولذلك نركّز على المنهجيّة من حيث الإشكالات والتساؤلات والجواب عنها، ومن حيث مقاربات الأجوبة، لا من حيث حسمها، وكل ذلك في إطاره المنهجي، ولذلك لا نعتني كثيرًا بالتعريفات والأقسام ونحوها...إلا بالاتصال المنهجي.

ويمكن القول إجمالًا بأن الإشكالات المنهجيّة قد تمثّلت في التسطيح، والحرفيّة، والانتقائية السياسيّة، وغياب التخصّص، وانعدام الرؤية الكليّة، واستبعاد السياسة؛ بموجب التعصب والعداء الأيديولوجي والطائفي والمذهبي...

إن أبرز أنواع تلك الإشكالات المنهجية هي:

النوع الأول: منهج المقاربة الشرعيّة التراثيّة التي تعامل السياسة المعاصرة بمدونة السياسة الشرعية، كما استقرّتْ في التراث، خارج إطار المنهج التجديدي، الذي يجمع بين استصحاب الثوابت وتطوير المتغيرات، في ضوء ملاحظات الواقع ومنتجات العلوم وتجارب البشر ومقتضيات المصلحة... وباتجاه الأحكام السلطانيّة والتراتيب الإدارية بمفهوم سلطاني وإداري وفني، وليس بمفهوم الأمة والحضارة والتطور الاجتماعي، وهو ما أغفل المنجز الحضاري العام، الذي لا يقتصر على منجز الحكم والسياسة. (ومنه منجز النظُم بأنواعه). وهذا ليس على إطلاقه.

النوع الثاني: منهج المقاربة "الشرعوية الحداثية" التي تعامل السياسة الشرعية المعاصرة بمنهجية التشكيك والإقصاء والبخس، والتفريق بين الدين والسياسة، وتعمد القراءة الانتقائية للتاريخ السياسي والعلم السياسي والتحضر الإسلامي والإسهام الإنساني، والإيهام بأبديّة الصراع "الإسلامي" على السلطة...

النوع الثالث: منهج المقاربة الشرعية الواقعية الموضوعية التي تعامل السياسة المعاصرة بمجاميع ثلاثة.

أولا: مجمع التراث السياسي الإسلامي والمنتج السياسي الحديث، بروافد ثلاثة: الرافد العلمي، والرافد المؤسسي الوظيفي، والرافد المجتمعي الخدمي.

ثانيا: مجمع مواجهة الإشكالات الجوهريّة المنهجيّة والنظريّة والعمليّة لهذه المقاربة السياسيّة الشرعيّة المعاصرة.

ثالثا: مجمع تصريف هذه المقاربة بالتعبير عنها بمسالك الإعلام والفنون والخطاب والبحث والتدوين.... من أجل التأسيس لسياسة شرعية معاصرة، مفهومًا وموضوعًا، معرفة ومنهجًا... والله المستعان.

د. محمد حمود البغيلي/ الكويت

أديب وباحث سياسي كويتي، حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة السياسية حول التأويل السياسي في القرآن الكريم، والماجستير في العلوم السياسية. وهو مدير المعلومات والمراسلات بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء، وعضو مجلس إدارة سابق رابطة الأدباء الكويتيين في دورتين ٢٠١٥ و٢٠١٧، وعضو جمعية الصحفيين الكويتية، والأمين العام الأسبق للنادي السياسي في جامعة الكويت.
له مؤلفات ودراسات منشورة في الأدب والفكر والنظم السياسية، منها: ضحية رأي، حين تمتزج الرومانسية بالفكر والسياسة (رواية ٢٠٠٦)، وعاصفة في أروقة الجامعة (مذكرات خريج ٢٠٠٧)، ومملكة الكويت الديموقراطية (مشروع سياسي ٢٠٠٨)، والمعارضة السياسية في الاسلام، بين النص والتجربة التاريخية ... دراسة في النظم السياسية الاسلامية (2013)، وقراءات في فلسفة الدين.. (كتاب مشارك مع مجموعة من الباحثين في الفلسفة من الكويت والبحرين والأردن)، والتأويل السياسي في القرآن الكريم_ دراسة في المفاهيم والمنهج (أطروحة الدكتوراة).. قيد الطبع.

وله مشاركات في مؤتمرات وفعاليات خارجية مثل فيها الكويت بدعوة مشاركة، منها: المؤتمر الدولي الثاني للفكر في مسقط بسلطنة عمان يناير ٢٠١٨، والدورة الثامنة لمهرجان وهج القوافل في تونس نوفمبر ٢٠١٧، وغيرها.

ملخص البحث: نقد المقاربات المعاصرة في الفكر السياسي الإسلامي؛ محمد شحرور نموذجا

يسلط هذا البحث الضوء على تناول بعض المفاهيم السياسية النابعة عن قراءة الدكتور محمد شحرور المثيرة للجدل؛ نظراً لاتساع مشروعه التأويلي، في كثير من النقاط والمحاور.

إن قراءة المفكر محمد شحرور تواكب خطاب بعض الأصوات التجديدية الحداثية التي تحاول كسر قيود التقليد في قراءة النصوص الدينية، من خلال مراجعة كبرى للمعتقدات الدينية السائدة.

ينطلق شحرور في قراءته من الأنثروبولوجيا والأركيولوجيا والرياضيات والفيزياء، ويقدم كما في أغلب كتبه قراءات للقرآن يزعم أنها جديدة، كما يعتمد على منهجيته العلمية التي استقاها من المناهج النقدية والتأويلية في الغرب، على النص القرآني مباشرة دون الأخذ بالنص النبوي أو السلفي، بقصد الوصول إلى نتائج تنفي التناقض بين القرآن والعلم.

ناقش البحث مفهوم العدل القرآني عند شحرور الذي يشمل عنده "كل شيء" إذ أكد أن أسس العمل الصالح في الإسلام العدل في كل شيء؛ لأن الإسلام جاء لمحاربة الطغيان في كافة أشكاله تحقيقاً للعدل، ومن أشكال

الطغيان العقائدي والاجتماعي والفكري والعلمي، حيث طغى الوهم والخرافات على التأويلات الدينية في مسائل العلم والخلق والكون، والطغيان السياسي والطغيان الاقتصادي.

كما تطرق البحث إلى مفاهيم الأمة والقومية والشعب، حيث جاء مفهوم الأمة في القرآن الكريم بعدة معاني إلا أن المعنى الشائع هو جماعة من الناس التي تتبع ملة واحد، أما معاني القومية والأمة فإنه يربطها كيان الدولة في مصطلح "الشعب" الوارد في القرآن الكريم.

أما مفهوم الحرية فيصل شحرور إلى أن مصطلح العروة الوثقى الذي ورد في القرآن الكريم يعني الحرية، ومفهوم المواطنة يقابلها الأمانات في السياق القرآني، إذ تعني ضرورة المحافظة على روح المواطنة، للحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره، بينما يتبنى مفهوم الدولة المدنية وتعريفها ككيان يتكون من إقليم وشعب وسلطة.

وأخيرا السلطة، وهي مهمة، حسب شحرور، بوصفها حجر الأساس في تشكيل الدولة ومؤسساتها، وبالإمكان تحليل مفهوم السلطة على ثلاثة مستويات تتكامل فيما بينها، مستوى القوة، ومستوى القانون، بمعنى أن القوة كأداة للإكراه لابد أن تخضع لتقنين القاعدة القانونية، لتدخل الشرعية كمستوى ثالث تضمن الرضا والقبول.

في النهاية، يتلخص موقف الباحث حول القراءة السياسية للقرآن الكريم عند شحرور، أنه بقدر ابتعاده عن الفقهاء والمفسرين والمتكلمين المسلمين في العصور الإسلامية السابقة، اقترب من الفكر السياسي الغربي إلى حد الانغماس، بل وصل به الحال إلى تطويع آيات قرآنية لتقارب أو تماثل نصوصا لاحقة مع هوبز ومنتسكيو وغيرهم !! وهذا لا يعني اختلاف الباحث مع بعض ما ذهب إليه، ولكن غير المحمود هو المغالاة في رفض الأطروحات الإسلامية السابقة، بحجة جهل التراث وفشله في اكتشاف جوهر القرآن، وبنفس الوقت يتم فيه تبني أطروحات غربية.

د. أحمد ذيب/ الجزائر

أستاذ المناهج، وباحث في الابستمولوجية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، من كتبه المنشورة: التفكير الفقهي المعاصر بين الوحي الخالص وإكراهات التاريخ، واستثمار النص الشرعي بين الظاهرية والمتقصدة، ونظرية الضرورة الطبية وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي، وقضايا الإبستمولوجيا في العلوم الإسلامية.
كما أن له عددًا من الأبحاث العلمية المنشورة، منها: أثر المذهب المالكي في القوانين الغربية، جامعة أكسفورد، 17 أفريل 2013، والمطالبة بالدليل الشرعي في الدرس الفقهي المعاصر–مثارات وأسباب–، مجلة المدونة التابعة لمجمع الفقه الإسلامي بالهند، ومثارات الغلط المنهجيّ في استثمار الفقه النَّوازلي –مقاربة منهجية–، مجلة كلية الشريعة، جامعة القصيم، وإشكالية الاستطراد في التأليف الشرعي المعاصر–دراسة نقدية تحليلية– مجلة جامعة الأمير عبد القادر والأسس الإبستمولوجية للمنهجية الأصولية، من تأصيل المعنى إلى إمكانية الإجراء، الملتقى الدولي حول قراءة ابستمولوجية في مناهج البحث العلمي عند العرب والمسلمين، بتاريخ 21–23 أفريل 2019، جامعة الجلفة (الجزائر) وغيرها.

ملخص البحث: التشغيل القسري للمفاهيم السياسية المعاصرة في الخطاب الإسلامي؛ مراجعة منهجية وتقويم ابستمولوجي

بعد اتصال المجتمعات الإسلامية بالثقافة الغربية، وتمظهر أغلب الدول العربية بمظهر الدولة الوطنية الحديثة، استشعر كثير من الباحثين الإسلاميين ضرورة مُقَاربة الموضوعات السياسية وفْقًا لمُتَطلبات الحداثة الفكرية، وذلك من خلال تشغيل المفاهيم السياسية ذات المُتَصَوَّراتِ الحديثة، وإعادة توطينها في الخطاب الإسلامي.

وتَتَنَزَّلُ هذه المداخلة ضِمْنَ سَعْيٍ ابستمولوجيّ لمُعاينة هذا النوع من التشغيل، ومُعَايَرة نظامه الفكري والمعرفي، مع التمثيل ببعض النَّماذج المُفْصِحَة عن غَرَض البحث، والكاشفة عن مقاصده وَمَراميه.
ويُواجهنا في سبيل تحقيق هذه الغاية الأسئلة الآتية:

- ما المُسَوِّغَات الابستمولوجية المُؤَسِّسَة لهذا النوع من الاستعارة؟ هل هي عمل منهجي سليم؟ أم أنها لا تعدو أن تكون عملاً تركيبيًا تلفيقيًا syncretism؟

- ما طبيعة النتائج التي يُحيل إليها هذا النوع من التشغيل؟ هل هي مقبولة معرفيًا ومتماسكة منطقيًا ومتطابقة تاريخيًا ؟

- وهل تملك هذه المفاهيم المنقولة الفاعلية الإجرائية في منظومة الخطاب الإسلامي؟

وللإجابة عن هذه الاستفهامات المنهجية سارت المداخلة وفق طَرِيقٍ ثُنَائِيٌّ المسلك، انطلق من رصد أسباب ومثارات هذا الاقتباس، وانتهى باستجلاء أهم مستويات الغلط الابستمولوجي فيه.

وقد استند البحث على أربع مفروضات أساسية، وهي:
– ضرورة ارتباط موضوع التبيئة المفاهيمية بـ «المنهج».
– تحيّز المفاهيم السياسية الغربية للإطار القيمي والنسق المعرفي التي انبثقت منه.
– ضرورة « الاقتباس المفاهيمي » في بناء العلوم والمعارف.
– افتراض التقابل على جهة التضاد بين النظام السياسي الإسلامي، والنظام السياسي الغربي، فيما يتعلق بعنصر«الدّين».

أما المقاربة المنهجية التي لاءمت طبيعة البحث، وانتهضت لاستيفاء مقاصده المرسومة، فهي «ابستمولوجيا المفاهيم» (l epstemologie du concept) التي تعمل على مرافقة عملية التشغيل المفاهيمي، بغرض فحص كيفية الانتقال المفاهيمي، وشروطه، وعوائقه، ونتائجه.
هذا، وقد انتهى جهد المعالجة إلى إحصاء جملة من العوائق الابستمولوجية التي رافقت مساعي الاحتواء والتوطين المفاهيمي للموضوعات السياسة في الدراسات الإسلامية، وهي كالآتي:

أولاً– المستوى المرجعي، ويتلخص في القول بأنّ نجاح عملية التبيئة المفاهيمية مشروط بوجود كيانات مفاهيمية مرجعية داخل مجال التداول الإسلامي، تُقابل على جهة التقاوم ما ينتجه الحقل الدلالي الأصلي.

ثانيًا– المستوى البنائي، ومفاده: أنّ الوحدات المصطلحية إذا ما دَلّتْ على مفاهيم مختلفة استوجب لها ذلك أن تستقل بجهازها المصطلحي، الذي يُعَبِّر عن هويتها الفكرية ومرجعيتها الحضارية.

ثالثًا– المستوى المصطلحي، ويتلخص في ضرورة إزالة الصّفة المصطلحية (déterminologisation) عن المفهوم المنقول، وذلك من خلال تفكيكه، ثم إعادة استدماجه في الخطاب الإسلامي بما ينسجم مع متطلبات التصورات الإسلامية.

رابعًا– المستوى الموضوعي، ومعناه: ضرورة التفريق بين المعنى الوظيفي والمعنى البنائي.

وفي الأخير دعت الورقة إلى ضرورة تفعيل القول الابستمولوجي في نقد أقلمة المفاهيم السياسية، كما أكدت على أهمية بناء المفاهيم السياسية الإسلامية من خلال المصطلح الخاص والوظيفي، بعيدًا عن عقدة التقايس مع الغرب ومنطلقاته الفكرية والفلسفية.

د. لؤي صافي/ سوريا

أستاذ العلوم السياسيّة والفكر الإسلامي بجامعة حمد بن خليفة في قطر، وزميل غير مقيم في معهد التفاهم والسياسات الاجتماعية، وزميل في مركز التفاهم الإسلامي المسيحي في جامعة جورج تاون.

حصل على الماجستير ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة وين في ولاية مشيغان من الولايات المتّحدة الأمريكية. كما شغل مناصب إداريّة عديدة بالتوازي مع قيامه بمهمة التدريس. عمل عميدًا لمركز البحوث وعضوًا لمجلس الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، ومديرًا تنفيذيًا ومستشارًا علميًا لدى المعهد العالمي للفكر الإسلامي. وعمل كذلك مديرًا لتحرير المجلة الأمريكيّة للعلوم الاجتماعيّة الاسلاميّة.

نشر له عشرون كتابا باللغتين العربية والإنكليزية، من أهمها: الفكر والنهوض. والشريعة والمجتمع. والرشد السياسي وأسسه المعيارية. المعارضة السورية. الحرية والمواطنة والإسلام السياسي. والتوترات والتبدلات في العالم الإسلامي (باللغة الإنكليزية). تحدي الحداثة (باللغة الإنكليزية)، والعقيدة والسياسة. وغيرها.

شارك الدكتور لؤي في كثير من الندوات والمؤتمرات العلمية الدولية، ونشر له العديد من البحوث والدراسات في دوريّات علميّة، كما نُشر له العديد من مقالات الرأي في مجلات وجرائد. بالإضافة إلى حوارات تلفزيونية وإذاعية عبر محطات عربية وغربية عديدة.

ملخص البحث: الإشكالات المنهجيّة للمقاربات الشرعيّة في حقل الدراسات السياسيّة

تثير المقاربات الشرعية المعاصرة للمفاهيم والموضوعات السياسيّة العديد من الأسئلة المنهجيّة، وتطرح إشكالات مختلفة حول طرق تحليل النص وفهمه، وعلاقة الأحكام السلطانية التاريخية التي طوّرت في ظروف تاريخية مختلفة بالواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر. ثمة أسئلة عديدة تثار اليوم حول علاقة الشريعة بالنُظم السياسية والدولة في المجتمعات السياسية المعاصرة. ما علاقة الشريعة بالمجتمع السياسي؟ هل الشريعة منظومة أخلاقية يلتزم بها من آمن برسالة الإسلام واتبع رسوله؟ أم هي القانون الذي تفرضه الدولة على المجتمع وتلزم الناس اتباعه؟

وثمة أسئلة أخرى حول ارتباط الشريعة بالممارسات السياسية في الدولة المعاصرة: أسئلة تتعلق بتطبيق أحكام فقهية طوّرها فقهاء القرن الثالث والرابع الهجريين، الذين عاشوا في مجتمعات تختلف كثيرًا في بنيتها وعاداتها

وأعرافها وبيئاتها ووسائلها عن المجتمعات المعاصرة. فكثير ممن يدعون إلى تطبيق الشريعة يرون في تلك الأحكام جوهر الشريعة وحقيقتها. الأسئلة التي تثار حول الشريعة اليوم ترتبط مباشرة بما أكده الفقهاء وعلماء الأصول من "تغير الأحكام بتغير الأزمان".

لكن المجتمع المعاصر لم ير مقاربات جديدة لفهم الشريعة وتوجيهاتها، ولم يسمع بمنظومة جديدة من الأحكام الشرعية تقوم على فهم التغيرات الاجتماعية واستيعاب الاختلافات الكبيرة بين المجتمع العباسي الذي شهد تطور الفقه الإسلامي والمجتمع الحديث الذي شهد تطوراً كبيراً في العلوم الاجتماعية والإدارية. المجتمعات الإسلامية المعاصرة لا زالت تنتظر حلولًا لمشاكلها تستحضر القيم الإنسانية السامية التي دعت إليها رسالات السماء، وتستصحب الاختلافات الاجتماعية والثقافية والبنيوية، سعيا لتطوير أحكام مناسبة لبنية المجتمع الحديث، خاصة فيما يتعلق بالأحكام المرتبطة بالمجالات المدنية والتجارية والاقتصادية والسياسية والحقوقية.

هذه الاسئلة تتطلب مراجعة عميقة ودراسات معاصرة لتجاوز الجمود التاريخي الذي يحيط بها، ويجعلها عقبة أمام التطور السياسي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية المعاصرة. ثمة حاجة لتحديد مبادئ الشريعة الكلية وربطها بخصوصيات المجتمع المعاصر المختلف في الجزئيات والممارسات التاريخية للمجتمعات التي تطورت فيها الكتابات الشرعية التاريخية. والوعي للعلاقة بين الكلي والجزئي، والعام والخاص، هو جوهر جدلية النص والواقع، والمدخل لتحديد المعاني الكلية التي حملتها الرسالات إلى الناس عبر تاريخ التنزيل، والتي تجلت في النص القرآني الذي ختم الكتب التي سبقته وجاء القرآن ليصدقها. فكما أن الكتاب هو المشترك بين الرسالات التي حملت شرائع مختلفة، فإن الشريعة هي المشترك بين مذاهب واجتهادات الفقهاء عبر التاريخ الإسلامي الطويل. الشريعة هي الكلي الذي لا يرتبط بزمان ومكان محددين، بل يحدد معاني الحق والعدل والإحسان الثابت لكل زمان ومكان.

لذلك يهدف البحث إلى تحليل الخطاب الشرعي ودلالاته المجتمعية بغية التمييز بين الكلي الذي يمكن اعتماده دون اعتبار لعاملي الزمان والمكان، وبين الجزئي الناجم عن التغيرات المرتبطة بتطور الحياة بين الأجيال والاختلافات الثقافية. فالشريعة تحتوي على مبادئ كلية مطلقة لا تقيَّد بالزمان والمكان، والأحكام الفقهية، وخاصة الأحكام السلطانية، التي ترتبط بالخبرة العملية والممارسات المجتمعة، وإظهار أن الأخيرة ناجمة عن علاقات داخلية تضايفية جدلية بين النص والعقل والاجتماع. فالنص بوصفه الإنشاء والتوصيف اللغوي للمسائل الشرعية يحتاج إلى فهم وتفسير واستنباط عقلي بحثا عن المعاني والدلالات، وإلى تمييز ما هو عام يتعلق بجميع المكلفين وما هو خاص محدد في أصناف محددة من الناس، كما يحتاج إلى بيان ما هو كلي صالح لكل زمان ومكان، وما هو جزئي مرتبط بمجتمع معين وجيل معين وعصر معين.

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الأبحاث الشرعية المتعلقة بالحياة السياسية، وتظهر اعتمادها على مقاربة تاريخية مرتبطة بالخصوصيات الاجتماعية والسياسية للمجتمع المسلم في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وتعمد إلى تحليل المقاربة الوظيفية التي تغلب على أبحاث السياسة الشرعية المعاصرة، وتدعو إلى استبدالها بمقاربة مقصدية تستصحب العلاقة الجدلية بين الكلي والجزئي والعام والخاص، وتعتمد الكليات الشرعية بوصفها أسسًا معيارية للتعاطي مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية وإعادة تشكيل المؤسسات والعلاقات السياسية وفق قيم الرسالة الإسلامية وغاياتها الإنسانية والأخلاقية.

أ. د. عبد المجيد النجار/ تونس

من مواليد تونس سنة 1945، حاصل على شهادة الدكتوراه في العقيدة والفلسفة من جامعة الأزهر سنة 1981، عمل أستاذا جامعيا بالجامعة الزيتونية بتونس، وجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بالجزائر، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة قطر. وعمل أستاذا زائرا بالجامعة الأردنية، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وجامعات عربية وإسلامية أخرى. وهو عضو في المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، ومجلس الأمناء والمكتب التنفيذي للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والمجلس الوطني التأسيسي بتونس، ومقرر لجنة التوطئة والمبادئ العامة لإعداد دستور الجمهورية الثانية، والأمين العام المساعد للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ورئيس المركز العالمي للبحوث والاستشارات العلمية بتونس.

وللدكتور النجار مؤلفات كثيرة، منها: فقه التديّن فهما وتنزيلا، والشهود الحضاري للأمّة الإسلامية، وخلافة الإنسان بين الوحي والعقل، وقضايا البيئة من منظور إسلامي، وفصول في منهجية الفكر الإسلامي، والآفاق الحضارية للوجود الإسلامي بالغرب، ومقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، ومراجعات في الفكر الإسلامي.

كما نشر الدكتور عبد المجيد العديد من البحوث في مجلات عالمية محكّمة، وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية العالمية.

وقد حاز على جائزة مكتبة علي بن عبد الله آل ثاني الوقفية العالمية، بدولة قطر سنة 1999، وجائزة المركز العالمي للوسطية بالأردن سنة 2012.

ملخص البحث: الأسس المنهجية الحاكمة للمقاربات الشرعية في المجال السياسي

إنّ التراث الفقهي الإسلامي ظلّ على الدوام حاضرا في حياة المسلمين، مؤثّرا في توجيهها تأثيرا بالغا، ومهما يحدث من اجتهاد في الفقه وتجديد في الدين، فإنّ الفقه الموروث تبقى له مكانته المرموقة في صياغة تديّن المسلمين في مختلف العصور، ومن بينها العصر الحاضر، ولذلك فإنّ المراجع الفقهية لكبار الأئمّة تكون الغالب الأعمّ هي المنطلق الأساسي لكلّ نظر اجتهادي فقهي، فيكون التراث الفقهي إذن عاملا مؤثّرا، إن لم يكن الأكبر تأثيرا، في توجيه حركة التديّن، وهو واقع الحال في الوضع الراهن للمسلمين.

وبالرغم من أنّ الفقه السياسي من بين التراث الفقهي هو الحلقة الأضعف فيه من حيث التوسّع والشرح والتفصيل، ومن حيث تناوله بالاجتهاد والتجديد، إلا أنّه هو أيضا ظلّ يؤثّر في العقلية السياسية الإسلامية عبر الأجيال إلى يومنا هذا.

لقد بقي الفقه السياسي الإسلامي أقلّ أبواب الفقه تطوّرا وتجديدا، فهو يكاد يكون قد حافظ على ما أنتجه فقهاء السياسة الشرعية في القرن الرابع للهجرة، إذ قد ظلّت المؤلّفات بعد ذلك تقلّد ما ألّفه أولئك الفقهاء مع إضافات قليلة، والباحثون المحدثون في هذا الشأن لئن طوّروا أسلوب العرض وبعض المصطلحات في السياسة الشرعية، وراجعوا بعض الأحكام بنظر اجتهادي، فإننا نقدّر أنّ البداية الصحيحة في هذا الشأن هي التي تكون من تحرير المنهج الذي ينبغي أن يسلكه فقه السياسة الشرعية من أجل تطويره في اتجاه معالجة القضايا السياسية المطروحة اليوم على الفكر السياسي الإسلامي.

إنّ الفكر السياسي الشرعي لا يسعه اليوم أن يبقى قاصرا على المنهج التجريدي المثالي فينتج ما ينبغي أن يكون بناء على المبادئ والمثُل المؤسّسة للسياسة الشرعية، وإنما ينبغي فيما نقدّر أن ينتهج المنهجية الواقعية العملية التي بها ينظر في واقع المسلمين في نطاق الواقع العالمي الذي أصبح شديد التأثير عليهم، ويحدّد كيفية التعامل مع ذلك الواقع في سبيل تحقيق المنافع العملية للإسلام والمسلمين، مراعيا في ذلك للتوازنات في القوى الدولية المؤثرة، ومنتهجا نهج التحسّب للمآلات القريبة والبعيدة لكلّ التصرّفات السياسية.
كما لم يعد يسع هذا الفكر السياسي الشرعي أن يبقى معوّلا على الدولة في أن تنجز للشعب ما ينبغي إنجازه لصالح الأمّة تأثرا بتضخيم مؤسّسة الرئاسة كما هو موروث في فقه السياسة الشرعية، وتأثرا بسير الدولة الحديثة التي نشأت في العالم الإسلامي، وإنما ينبغي أن يتّجه إلى تفعيل كامل جسم الأمّة المتمثّل في مؤسّسات المجتمع المدني لتكون هي الفاعل الأساسي في الإنجاز كما هي الفاعل الأساسي في القرار بمنهجية تشاركية توافقية بين جميع القوى المكوّنة للمجتمع والدولة.

إنّ الواقعية العملية، والتوافقية التشاركية، واعتبار التوازنات والمآلات، وتحريك المجتمع المدني وتحميله مسؤولية البناء التنموي تمثّل جملة من الأسس المنهجية التي ينبغي فيما نقدّر أن تكون منطلقا للفكر السياسي الإسلامي كي يستطيع أن ينتج الحلول التي تجابه المشكلات السياسية التي يتعرّض لها الإسلام والمسلمون من وجهة إسلامية، وذلك في سبيل تطوير للفقه السياسي الإسلامي.
هذا ما نحاول إنجاز مقاربة فيه للمشاركة في ندوة "المقاربات الشرعية للمفاهيم والموضوعات السياسية قراءة في المنهج"

أ.د. امحمد جبرون/ المغرب

أستاذ التعليم العالي مؤهل، حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ، وشهادة التأهيل الجامعي، ويمارس التدريس بجامعة عبد الملك السعدي وبمعهد تكوين الأساتذة، وهو مختص وباحث في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي، وقد نشر العديد من المؤلفات تزيد عن 16 كتابًا، تتوزع ما بين أعمال فردية وأخرى جماعية، ومن أبرز هذه الأعمال المنشورة: الفكر السياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري (أطروحة دكتوراه). وتجربة الحوار الثقافي مع الغرب (قراءة تقويمية ونموذج مقترح). ومفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة. ونشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره. وهدي القرآن في السياسة والحكم.
وقد فاز بمجموعة من الجوائز، منها: جائزة العلوم الاجتماعية التي يمنحها المركز العربي؛ وجائزة المغرب للكتاب سنة 2016م.

ملخص البحث: العنوان: الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وسؤال المنهج

شهد الفكر السياسي الإسلامي في الفترة المعاصرة صحوة علمية وبحثية ملحوظة، تمثلت في ظهور عدد من الأعمال والنصوص الفكرية المهمة، التي حاول أصحابها الجواب عن السؤال السياسي الإسلامي من منظورات معرفية مختلفة، وذلك في أفق التوفيق بين التقليد والتحديث، أو في أفق استئناف الدينامية الحضارية الإسلامية بعد حقبة الهيمنة الاستعمارية الظالمة. ولا نحتاج للتذكير في هذا السياق أن هذه اليقظة الفكرية –الإسلامية تزامنت مع انهيار النظام السياسي الإسلامي التقليدي، وتراجع شرعية مفاهيمه الأساسية، حيث ألصقت به أوصاف الرجعية، والاستبداد، والتخلف..

لقد تأثرت الدراسات المرجعية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر المتداولة بين المسلمين وإلى اليوم بسياقات ضاغطة تتصل بالظروف والإكراهات التاريخية والثقافية التي ظهرت في نطاقها، من أبرزها –على سبيل المثال لا الحصر– حادثة سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924م، وحادثة الدولة الوطنية (الدولة –الأمة) بعد ذلك، وهيمنة الفكر السياسي الشمولي الاشتراكي أو الديكتاتوريات العسكرية.. وقد حاول مفكرو السياسة المسلمون تأصيل مفاهيم الدولة، والشرعية السياسية، والقانون.. وتجديد الموروث السياسي في اتساق مع هذه الظروف.

ومن أهم دراسات الفكر السياسي الإسلامي التي ظهرت خلال الحقبة المعاصرة التي سنخصها بالدرس والتحليل نصوص ترجع للأعلام التالية: رفاعة الطهطاوي (1873م)، وجمال الدين الأفغاني (1897م) وتلميذه محمد عبده (1905)، ومحمد رشيد رضا (1935م)، وعبد الرحمن الكواكبي (1902م)، وعبد الرزاق أحمد السنهوري (ت. 1971م)، وأبو الأعلى المودودي (1979م)، وفاروق النبهان (1977م) والطاهر بن عاشور (ت. 1973م)، وعلال الفاسي (1974).

إن الدراسة التي نتطلع للإسهام بها في هذه الندوة العلمية هي مقاربة منهجية للمنجز الفكري السياسي الإسلامي في الفترة المعاصرة، والذي نُعتبر إسهامات الأعلام السالفة الذكر ركنه الأساس، مقاربة تستند إلى فرضية أساس، وهي:

«إن أشكال ومستويات التأصيل والتجديد التي استند إليها المنهج في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وتحديدا في الدراسات المرجعية، أمست متجاوزة، وبحاجة إلى إعادة نظر كلية»، وتفصيل ذلك على النحو التالي:
إن التفكير في المسألة السياسية في الفكر الإسلامي المعاصر اتخذ من الناحية المنهجية منحيين رئيسين، منحى التأصيل: حيث يسعى الباحث أو المفكر إلى رد المحدثات السياسية والوقائع المعاصرة إلى أصول الإسلام الكلية أو الجزئية، وذلك لإضفاء الطابع الشرعي على هاته المحدثات. ومنحى التجديد: الذي يسعى في سياقه الباحث إلى إعادة النظر في الفهم الموروث، ومراجعته بما يلائم المحدثات والوقائع السياسية الجديدة.

وما من شك أن هذا النوع من التفكير، سواء أكان في بعده التأصيلي أم التجديدي، أسهم في تحقيق قدر كبير من التوافق بين المفاهيم المركزية للإسلام والتحديث السياسي في أبعادها المختلفة، كما أنه أسهم في إحداث عدد من التوترات السياسية في الواقع العربي والإسلامي، لكننا اليوم، وإزاء هذا الموروث، يبدو أننا بحاجة إلى إطلاق دورة جديدة من التفكير السياسي الإسلامي بعد بروز مفارقات كبيرة ومكلفة بين التأصيلات، وأشكال التجديد الكلاسيكية، والمسيطرة على عقول كثير من المسلمين اليوم وبين تطورات التحديث السياسية، وخاصة على الصعيد الديموقراطي والحقوقي.

إن استئناف النظر التجديدي في الفكر السياسي الإسلامي في السياق الراهن يجب أن يتجه نحو تجديد منهج النظر السياسي الإسلامي تأصيلا وتجديدا، وهو ما سنحاول الاستدلال والبرهنة عليه في هذه الورقة.
والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

أ. د. أحمد إبراهيم أبو شوك/ السودان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر، حيث عمل مساعداً للعميد للبحث والدراسات العليا، ومساعداً للعميد للشؤون الأكاديمية. حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة بيرقن بالنرويج (1998م)، وعمل باحثاً بمركز دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بجامعة بيرقن (1995 –1999م)، ثم أستاذاً في قسم التاريخ والحضارة (1999 – 2012م) بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، حيث شغل العديد من المناصب الإدارية. كما عمل باحثاً وأستاذاً زائراً في مركز دراسات الشرق الأوسط الحديث ببرلين (2010، 2012، 2016)، وجامعة بتسبيرج الأمريكية (2015)، وجامعة ويسكونسن (2017). وألف أكثر من عشرين كتاباً، وخمسين بحثاً علمياً، منشورة باللغتين العربية والإنجليزية في دوريات علمية ودور نشر إقليمية وعالمية.

ملخص البحث: الأسس المنهجية الحاكمة للمقاربات الشرعية في المجال السياسي

ظل المنهج التقليدي للمقاربات الشرعية في المجال السياسي منهجاً ثنائياً، يستند إلى الجمع بين قراءتي النص والواقع، ولكن احتشاد القاموس السياسي بمفاهيم غربية ذات سلطة معرفية وسياسية مؤثرة، قد دفع بعض الباحثين إلى الاستئناس بتلك المفاهيم الغربية؛ لتشكيل بُعدٍ منهجيٍ ثالثٍ؛ يعينهم في تفعيل مقارباتهم الشرعية–السياسية، وجعلها مواكبة لمتطلبات العصر.

وعند هذا المنعطف برزت أهمية تحليل المفاهيم السياسية الإسلامية القائمة على قراءتي النص والواقع، وتفكيكها لمعرفة مواطن قوتها وضعفها، وإمكانية إعادة تركيبها المعرفي لتكون مواكبة لمستجدات الحاضر وتحدياته. غير أن قضية المواكبة قد أفرزت إرباكاً معرفياً آخر؛ لأن بعض المقاربات الشرعية في المجال السياسي قد مالت لاستعارة بعض المفاهيم الغربية، بحجة تماثلها الظاهري، دون النظر في خصوصياتها المعرفية ودوافعها المقصدية، ونتج عن ذلك خلط في استخدام بعض المفاهيم السياسية، التي تُعبِّر عن مضمون واحد في ظاهرها، ولكنها مختلفة في جوهرها المعرفي ومقصدها السياسي.

ويبدو أن هذا التعاطي غير المنهجي قد جعل بعض المفاهيم المفتاحية والمقاربات الشرعية في المجال السياسي أشبه بأن تكون مسخاً لنظائرها الغربية؛ لأنها لم تقم على تراكم معرفي في حواضنها الفلسفية، أو

تحليل موضوعي يربط بين النص الثابت والممارسة الإنسانية المتغيرة. ونتيجة لذلك ظهرت بعض الدراسات\ الأكاديمية التي حاولت أن تضع أسساً حاكمة للمقاربات الشرعية في المجالات المعرفية المتعددة، ومن ضمنها المجال السياسي. ونذكر منها على سبيل المثال الدراسة الموسومة بـ "بناء المفاهيم: دراسة معرفية تطبيقية" والتي أعدَّها نخبة من الباحثين في أسلمة المعرفة؛ وكذلك دراسة زميلهم لؤي صافي، "العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية".

وإلى جانب هذه الدراسات توجد أدبيات ناقدة لها من واقع فهم معرفي مغاير لمفهوم الدولة في الإسلام، ونذكر منها: دراسة موسى محمد الباشا: "الدولة الدينية الإسلامية في النظرية والتطبيق"؛ وعبد الله أحمد النعيم: "الإسلام وعلمانية الدولة". وقد سبق هذه الدراسات جدل معرفي كثيف عن ماهية الخلافة الإسلامية ووظيفتها العامَّة في النصف الأول من القرن العشرين؛ ومثَّل الشق الأول لهذا الجدل السياسي كمال أتاتورك الذي ألغى الخلافة العثمانية، مستنداً إلى منشور أصدره علماء استانبول؛ وناصره الشيخ علي عبد الرازق في كتابه: "الإسلام وأصول الحكم"؛ ومثَّل الشق الآخر الشيخ محمد رشيد رضا في مقالات الخلافة التي نشرها مسلسلة في مجلة المنار، وكذلك الشيخ محمد طاهر بن عاشر، الذي فنَّد دعاوي الشيخ علي عبد الرازق في رسالة بعنوان: "نقد علمي: كتاب الإسلام وأصول الحكم".

تحاول هذه الورقة أن تعرض الأسس المنهجية الحاكمة للمقاربات الشرعية في المجال السياسي، بدءاً بالمنهج التقليدي القائم على الجمع بين قراءتي النص الثابت والواقع المتحرك، الذي رسم الإطار العام للأدبيات السلطانية، الواصفة لماهية نظام الحكم ودوره والوظيفي في دار الإسلام. ونعقب ذلك بمناقشة نقدية للأسس المنهجية التي حددت مسارات الجدل الفكري عن الشرعية السياسية للخلافة العثمانية في النصف الأول من القرن العشرين. وأخيراً، نحلل الأسس المنهجية التي استندت إليها مقاربات الأسلمة بشأن النظرية العامة للدولة الإسلامية، وطبيعة المفاهيم السياسية الناظمة لبنائها الهيكلي ودورها الوظيفي، كما نتطرق في الوقت نفسه إلى الأسس المنهجية التي وظَّفتها بعض المقاربات العلمانية والتقليدية، الناقدة لمفهوم الدولة الإسلامية من واقع استثمارها لأدبيات التراث الإسلامي والتجارب المصاحبة له.

د. صالح بوشلاغم/ الجزائر

أستاذ مساعد بقسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، حاصل على الدكتوراه في الفقه وأصوله، من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (2013)، له أعمال منشورة منها: كتاب بعنوان: شرعية السلطة في الإسلام بين الفقه والنص (الجزائر، 2019)، وبعض البحوث، منها: المقاصد المتعلقة بباب السياسة الشرعية ووسائلها (مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت 2017)، نحو معيار لتكييف عقود المالية الإسلامية: عقد التأمين التعاوني أنموذجا (مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، 2016)، وقاعدة الشورى وصلتها بالمصالح الشرعية (بالاشتراك، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 2009).

ملخص البحث: نحو قواعد منهجية في المقاربات الشرعية السياسية المعاصرة

لقد صار لزاما على فقهاء الشريعة الإسلامية والمفكرين المسلمين تقديم مقاربات شرعية تدْرس المفاهيم والموضوعات السياسية المعاصرة؛ جنبا إلى جنب مع ما استقر لديهم من تراث سياسي تضافرت فيه كتب الآداب السلطانية مع كتب الأحكام السلطانية والفقه السياسي، إضافة إلى المؤلفات المتأخرة التي جادلت مفاهيم التنوير والنهضة الأوروبية، وحاولت اتخاذ مواقف منها. وقد سعى ثلة من الباحثين للتمسك بالأطر والأسس الشرعية الإسلامية، التي تنزّل بها النص القرآني، آخذين بالاعتبار تطبيقات الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين، وفي الوقت نفسه نقد التراث السياسي الإسلامي، وتطوير ما يتطلب التطوير، وإعادة فهم ما يخضع لسياقات تاريخية، ورفض ما لا يتسق مع يقينيات القرآن الكريم وقواعد الشورى والعدل.

والقارئ لما هو موجود في الدائرة الإسلامية يقف في مواضع عديدة على حصول الخلل في الوصول إلى الغاية مع سلامتها ونبلها، وما ذلك إلا للخلل المنهجي في التعاطي مع دوائر أربعة: النص، التاريخ، الفقه، الواقع. فالسؤال المنهجي الملحُّ في هذه المرحلة: ما هي الضوابط المنهجية التي يجب الالتزام بها لتجنب الحيد عن المقاربة المنهجية السليمة في القضايا السياسية المعاصرة؟

وسنحاول في هذه الورقة مقاربة تلك القواعد، ومنهجنا في ذلك استقرائيٌ تحليلي نقدي؛ يحاول استقراء بعض المقاربات السياسية المعاصرة واقتناص ما ورد فيها من ملحوظات تدعو لمراجعة المنهج، وتحليل أسباب الوصول إلى تلك المقاربة وآثارها، ونقد الخلل الحاصل فيها، والاستعانة بقواعد ضابطة تجنب الباحثين السقوط في تلك الاختلالات.

للتواصل معنا

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة قطر

ص.ب: 2713 (الدوحة – قطر)

ibnKhaldon@qu.edu.qa

(+974) 4403-7191

Qu_IbnKhaldon

جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences